الاستراتيجية الإسرائيلية والبدائل الفلسطينية

محمد أبو رمان، وحسن أبو هنية

باحثان وكاتبان أردنيان

ملخص البحث

على الرغم من وجود العديد من مراكز الدراسات العربية التي قدمت دراسات حول الصهيونية، إلا أن دراسة الصهيونية لم تتطور لتشكل حقلاً معرفياً في الدراسات الأكاديمية العربية، في حين ازدهرت على الجهة المقابلة دراسات العالم العربي في إسرائيل.

وظهرت الحركة الصهيونية في أوروبا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وكان الهدف من إنشاء هذه الحركة إعادة بعث الشعب اليهودي على أرض أجداده بعد حوالي ألفي عام من المنفى.

وبدا للجميع أن جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية لم يتغير منذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، وقد احتلت الأداة العسكرية اليهودية والإسرائيلية بعد إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨م مكانة هامة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي؛ وأصبحت تحتل موقعاً بالغ الأهمية بالقياس مع المؤسسات الأخرى. وعملت «إسرائيل» جاهدة على الحفاظ على هذا الكيان الاستراتيجي؛ فهي تعتمد على نظرية (الحائط الحديدي) التي تجعل من القوة العسكرية أساس الأمن للكيان الإسرائيلي .

ولا يخفى أن كل الاتفاقيات التي تبرمها إسرائيل مع أي دولة عربية ما هي إلا اتفاقيات وهمية لكسب التأييد العالمي لهم؛ ثم بعد ذلك تنتظر الفرصة لنقض هذه المعاهدات كما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر فقد أفسح المجال أمامهم للتخلص من كل الاتفاقات السابقة مع السلطة الفلسطينية.

وعلى الرغم من كل الإحباطات التي تَمْلَؤُ المجال الدولي والإقليمي؛ فإن البدائل الفلسطينية لا تزال قادرة على العمل بفاعلية كبيرة، وأصبح وجود قيادة بديلة للسلطة الفلسطينية أمراً ملحاً أكثر من أيّ وقت مضى؛ وخاصة بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات .

ومن المعروف أن الصراع مع الكيان الصهيوني ليس صراعاً عسكرياً أو سياسياً فحسب؛ بل هو صراع ثقافي وحضاري ومدني ، وهنا يأتي التأكيد على أهمية المجتمع المدني وتنميته ودفعه للقيام بمهامه المطلوبة، وإن السير في هذه المرحلة القادمة يتطلب «النَّفَس الطويل» في الصراع والموازنة بين أدوات الجهاد المختلفة ثقافياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً .

أفكار ومقتطفات

* دراسة الصهيونية ودولة الاحتلال لم تتطور لتشكل حقلاً معرفياً في الدراسات الأكاديمية العربية أو تلقى الاهتمام المطلوب من قبل الجماعات البحثية .

* ظهرت الحركة الصهيونية في أوروبا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر .

* لا تتعدى أسطورة العروض الإسرائيلية السخية في كامب ديفيد كونها خدعة كرَّست الدعايةُ الإسرائيلية إستمرارَها .

* جاءت فكرة الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية التي تبناها أرييل شارون كخطة استراتيجية .

* (الإسرائيليون لا يملكون تصوراً للثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون جراء هذا الجدار الإسرائيلي) جدعون ليفي .

* خطة شارون تهدف إلى الحيلولة دون نشوء كيان فلسطيني قابل للحياة والنمو والتطور ويقصر الحلم الفلسطيني في الدولة الفلسطينية .

* أخذت إسرائيل وبذريعة استئصال الإرهاب الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لممارسة عمليات القتل والتدمير للشعب الفلسطيني .

* إسرائيل ستعمل على ضمان تفوقها العسكري في المنطقة، وممارسة ضغط مستمر على القيادات الفلسطينية للقبول بخطة شارون .

* توجد استراتيجية ثابتة للكيان الصهيوني، تستند إلى أيديولوجيا توراتية .

* السلطة الفلسطينية تعمل دوماً على استبعاد الأطراف الإسلامية وتهميشها وقمعها؛ للحيلولة دون القيام بأي دور وطني في المستقبل .

* البدائل الفلسطينية لا تزال ممكنة وقادرة على العمل بفاعلية؛ إذا تمكنت من تحقيق جملة من الشروط تمكنها من البقاء واستغلال المتاح دولياً وإقليمياً .

* اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا ستعمل بقوة على دعم بقاء السلطة الحالية من خلال الدعم المالي والسياسي .

* السير في المرحلة القادمة يتطلب «النَّفَس الطويل» في الصراع والموازنة بين أدوات الجهاد المختلفة ثقافياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً .

* كانت اتفاقيات أوسلو كارثية بجميع المقاييس على الشعب الفلسطيني؛ حيث شهدت أوضاع الفلسطينيين تدهوراً مستمراً، بات معه مستحيلاً بالنسبة للفلسطينيين التنقل بحرية وحظر عليهم الوصول إلى القدس، ومع ذلك فقد أظهرته منظمة التحرير الفلسطيني كما لو كان نصراً حاسماً.

الاستراتيجية الإسرائيلية والبدائل الفلسطينية

مقدمة:

على الرغم من وجود العديد من مراكز الدراسات العربية التي قدَّمت دراسات وبحوثاً حول إسرائيل والصهيونية؛ فإن دراسة الصهيونية ودولة الاحتلال لم تتطور لتشكل حقلاً معرفياً في الدراسات الأكاديمية العربية، أو تلقى الاهتمام المطلوب من قِبَل الجماعات البحثية؛ على الرغم من خطورة الصراع وأهميته بين الأمة الإسلامية والمشروع الصهيوني!

في حين على الجهة المقابلة تطورت وازدهرت دراسات العالم العربي في إسرائيل، وشهدت مراكز الدراسات والجامعات هناك ازدهاراً ملحوظاً في حقل المعرفة والبحوث الخاص بالعالم العربي، ورصد التحولات والظواهر السياسية والاجتماعية المختلفة فيه.

وعلى الرغم من وجود بعض الباحثين العرب الجيدين في مجال الدراسات في الشؤون الإسرائيلية؛ فإن معظم الدراسات العربية سيطرت عليها فرضيتان أساسيتان أفقدتها الدقة والموضوعية، وأحالت دراسة المجتمع الإسرائيلي إلى مجالي اللغو أو الغلو، **وهاتان الفرضيتان هما:**

أولاً: أن الكيان الإسرائيلي ظاهرة عارضة ومصنوعة تاريخياً؛ وبناءً على ذلك فإنه لا جدوى ولا ضرورة علمية أو عملية للاجتهاد أو طلب معرفة أنساقها وأبنيتها، وأصل الإشكال تكوّن من جملة من اليقينيات الأيديولوجية والدينية تؤمن بعدم شرعية الوجود الإسرائيلي، بالإضافة إلى يقين (دوغمائي) يتسلح بقناعة علمية تعتقد بأن إسرائيل فاقدة لمقومات الوجود والاستمرار.

ثانياً: الاعتقاد السائد بأن إسرائيل عبارة عن قاعدة متقدمة ورأس حربة للمشروع (الإمبريالي الاستعماري الغربي)، ومن ثَمَّ فإن الاشتغال بمعرفة تكوينها الاجتماعي الطبقي وأحوالها السياسية وبنيتها الاقتصادية ودراسة ذلك لا جدوى منه ولا طائل تحته؛ إذ يكفي هنا معرفة دورها الوظيفي في المجال الدولي ولا حاجة إلى دراسة الكيان نفسه.

إن هاتين الفرضيتين لا تزالان تحكمان العقل العربي والإسلامي في التعامل مع الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من حدوث تبدلات عميقة في بنية المجتمع السياسي العربي بعد توقيع اتفاقيات سلام مع كل من مصر والأردن والفلسطينيين، وقيام دول عربية أخرى بإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع إسرائيل؛ فإن القناعات الأساسية للعقل السياسي العربي لم تتبدل، فلا أحد يرغب في الحديث عن دولة يبلغ حجم إنتاجها القومي أكثر من مجموع إنتاج دول المواجهة العربية مجتمعة؛ إضافة لكون معدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل هي من أعلى المعدلات في العالم، ولا أحد يرغب في معرفة أن إسرائيل تتمتع بنظام سياسي واجتماعي واقتصادي متطور. ولا يزال معظم من يكتب عن القضية الفلسطينية يؤكد جملة التناقضات العميقة في المجتمع الإسرائيلي، والتي ستقود حتماً في النهاية إلى زواله[1].

في هذا السياق لا بد من توضيح منهجي؛ وهو أننا لا نقول بنزع البعد الديني عن الصراع مع الكيان الصهيوني، أو عن التعامل مع الشخصية الإسرائيلية في أبعادها الثقافية والسياسية؛ إنما هناك حاجة ماسّة

إلى تناول هذا البعد بـ «نسبه الصحيحة»، وفي سياقاته الموضوعية دون إخلال. وكذلك تجاوز حالة الكسل الفكري والمعرفي في قراءة المجتمع الإسرائيلي، وكشف تناقضاته وقراءة عوامل القوة والضعف فيه، فهناك فرق كبير بين أن تكون الآيات والأحاديث الشريفة مصدر تواكل معرفي وبحثي واستنكاف عن دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، وبين أن تكون مصدر تحفيز لمزيد من القراءة والتحليل المعرفي الذي يجعل من الوحي إطاراً عاماً مساعداً في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية التاريخية؛ بما في ذلك الظاهرة الصهيونية وغيرها من الظواهر السياسية المختلفة.

أما في دراستنا الحالية؛ فسننطلق من قراءة الاستراتيجية الصهيونية من المنهج الواقعي التاريخي، والذي يرصد ويحلل التطور التاريخي، ويتتبع مراحله المختلفة، وطبيعة كل مرحلة من المراحل التي مرت بها الصهيونية ودولة إسرائيل. وكذلك منهج تحليل النصوص من خلال قراءة أدبيات الحركة الصهيونية ووثائقها ورموزها التاريخيين والحاليين.

تمهيد:

ظهرت الحركة الصهيونية في أوروبا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر؛ وكان الهدف من إنشاء الحركة إعادة بعث الشعب اليهودي على أرض أجداده بعد حوالي ألفي عام من المنفى لقد تمت عملية الصياغة لمصطلح (الصهيونية) في عام ١٨٨٥م عن طريق الكاتب اليهودي النمساوي ناثان بيرنباوم، ومن المعلوم أن كلمة (صهيون) هي أحد الأسماء الواردة في التوراة لمدينة القدس.

إن جوهر الحركة الصهيونية هو إيجاد حل للمشكلة اليهودية التي تتكون من حقيقتين:

أولاهما: أن اليهود مشتتون في بلدان العالم المختلفة؛ حيث لا يمثلون سوى أقلية في كل بلد.

وثانيتهما: أن الحل الصهيوني يجب أن يضع حداً لمأساة اليهود القائمة على الاغتراف من الآخرين والاعتماد عليهم، والعودة إلى صهيون وتكوين دولة.

تعدُّ الصهيونية المعاصرة حركة علمانية ذات توجه سياسي نحو فلسطين استمدت قوتها وحيويتها من إخفاق المحاولات اليهودية للاندماج والذوبان في المجتمعات الغربية، ومن زيادة العداء للسامية في أوروبا في القرن التاسع عشر مع تصاعد الوعي القومي. ويعدُّ ثيودور هرتزل (١٨٦٠م - ١٩٠٤م) الأب الروحي للصهيونية السياسية ومهد الدولة اليهودية، حيث وضع حلاً للمشكلة اليهودية في كُتيّب نشره عام ١٨٩٦م تحت عنوان (الدولة اليهودية)، أصرَّ فيه على أن اليهود أمة حقيقية تنتظر الميلاد.

تعتبر الصهيونية المعاصرة حركة علمانية ذات توجه سياسي نحو فلسطين، استمدت قوتها وحيويتها من فشل المحاولات اليهودية في الاندماج والذوبان في المجتمعات الغربية.

وقد عمل هرتزل على عقد أول مؤتمر صهيوني عام ١٨٩٧م في مدينة بازل السويسرية؛ وقد نص برنامج المؤتمر على أن هدف الصهيونية هو إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كان الافتراض الأساس لهرتزل وخلفائه يتلخص في: أن الحركة الصهيونية لا يمكن أن تحقق أهدافها عن طريق التفاهم مع الشعب الفلسطيني؛ وإنما من خلال التحالف مع القوى العظمى المهيمنة على فلسطين والشرق الأوسط.

وقد تعاقبت على فلسطين والشرق الأوسط عدة

قوى؛ بدءاً من الإمبراطورية العثمانية، ثم بعد الحرب العالمية الأولى حلت مكانها بريطانيا العظمى، ثم هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة عقب الحرب العالمية الثانية وحتى هذه اللحظة.

لقد أخفق هرتزل في الحصول على دعم القوة المهيمنة في عصره، وهي الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من مرضها وضعفها. ومع تبدل موازين القوى وصعود بريطانيا؛ تمكّن حاييم وايزمان (١٨٧٤م - ١٩٥٢م) من الحصول على وعد من البريطانيين عام ١٩١٧م بإقامة وطن قومي لليهود فيما يُعرف بـ«وعد بلفور».

وقد أصبح وايزمان فيما بعد أول رئيس لدولة (إسرائيل) عام ١٩٤٨م، وبقي في منصبه حتى وفاته وبقي وايزمان وفياً لخط هرتزل، وقد ساهم بفاعلية في حل الإشكالات الدائمة بين الصهيونية السياسية والعملية، وحافظ على خط هرتزل والصهيونية السياسية، والتي تعطي الأولوية في العمل للنشاط الدبلوماسي من أجل الحصول على التأييد العالمي للوطن اليهودي في فلسطين.

لقد ركزت الصهيونية العملية على تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وحيازة الأرض، والاستيطان، وبناء اقتصاد يهودي في فلسطين.

في أوائل العشرينيات من القرن العشرين وسط جو من البلبلة في أوساط الحركة الصهيونية نتيجة لتنامي القوة العسكرية العربية آنذاك ومحاولة بريطانيا تهدئة العرب برز أحد أهم الشخصيات الصهيونية على الإطلاق وهو زائيف جابوتنسكي (١٨٨٠م - ١٩٤٠م)، وهو يهودي قومي متحمس، وهو مؤسس «الصهيونية الجديدة» والأب الروحي لما يدعى بالحق الإسرائيلي. وعلى رغم اختلافه مع وايزمان فإنه يتفق معه في اتباع هرتزل من خلال الاعتماد على دور بريطانيا العظمى؛ فكلاهما كان يؤمن بأهمية دعم القوى العظمى وحمايتها من أجل بناء الدولة.

ويتمثل جوهر الخلاف بين جابوتنسكي والقيادة الصهيونية الرسمية حول تصوره للدولة اليهودية حيث وضع قاعدتين أساسيتين شكّلتا الأيدولوجية الصهيونية الجديدة وبرنامجها السياسي:

أولاهما: تكامل أرض إسرائيل على ضفتي نهر الأردن.

وثانيتهما: الحق اليهودي في السيادة على المنطقة كاملة[٢].

جذور الاستراتيجية الإسرائيلية:

يمكن القول بأن جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية لم يتغير منذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، ولعل الأثر الأكبر في صياغة الاستراتيجية جاء قبل ظهور الكيان عن طريق الأب الروحي للصهيونية الجديدة زائيف جابوتنسكي والذي نشر مقالين مهمين؛ أحدهما بعنوان (خلف الحائط الحديدي «نحن والعرب»)، والذي يبين فيه موقفه من الحرب؛ حيث يقول: (الاتفاق الاختياري بيننا وبين عرب فلسطين هو أمر لا يمكن تخيله الآن أو في المستقبل القريب).

جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية لم يتغير منذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين

ويرد بحزم على موقف الصهاينة الذين صوَّروا عرب فلسطين على أنهم حمقى يمكن خداعهم بسهولة، أو أنهم جماعة من المرتزقة على استعداد للتنازل عن حقهم في موطنهم مقابل مكاسب اقتصادية، وكتب يقول: (إن أي شعب فطري سوف يقاوم المستوطنين الغرباء طالما لاحت له أي بارقة أمل في التخلص من خطر الاستيطان الأجنبي؛ هكذا سوف يتصرف العرب، وسوف يتصرفون كذلك طالما بقي لديهم بارقة أمل في أنهم يستطيعون منع فلسطين من أن تصبح أرض إسرائيل).

وبناءً على ذلك يستنتج قائلاً: (إننا لا نستطيع أن نعد بتقديم أي مكافأة لعرب فلسطين ولا لعرب خارج فلسطين. والتوصل لاتفاق مع العرب باعتباره شرطاً لازماً للصهيونية ... لا يمكن أن يتحقق؛ مما يعني أننا يجب أن نكف عن السعي نحو تحقيق الصهيونية، ويجب علينا إما أن نجمد جهود الاستيطان، أو نستمر فيها بدون أن نلقي بالاً إلى رد فعل السكان الأصليين؛ وعلى ذلك فالاستيطان يمكن أن يتنامى تحت حماية قوة ما؛ لا تعتمد على السكان المحليين خلف حائط حديدي لا يستطيعون اختراقه)[٣].

كان هذا جوهر استراتيجية جابوتنسكي تجاه المشكلة، والتي تتلخص في إقامة «حائط حديدي» يتكون من القوة العسكرية اليومية، وقد تمتعت هذه الرؤية بموافقة شاملة من كل الصهاينة.

وأنهى مقاله بالاعتراف بأن التعايش السلمي بين العرب واليهود قد يكون ممكناً، ولكن فقط بعد بناء حائط منيع؛ إذ يقول: (إنني آمل وأؤمن بأننا سوف نقدم لهم حينئذ ضمانات ترضيهم، وسوف يتعايش الشعبان في سلام كجيران طيبين، ولكن الطريق الوحيد في هذا الاتفاق يمر بالحائط الحديدي؛ بمعنى أن يتم بناء قوة في فلسطين لا تتأثر بضغط العرب).

يمكن القول بأن مقال «خلف الحائط الحديدي» أصبح دستوراً للحركة الصهيونية الجديدة، وقد تحولت صهيونية حزب العمل نحو منطق واستراتيجية الحائط الحديدي بشكل واضح من خلال مسيرة ديفيد بن جوريون (١٨٨٦م - ١٩٧٣م) الذي يعدُّ مؤسس القوة العسكرية اليهودية لدولة إسرائيل، الذي قال في خطابه إلى المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية في يونيو ١٩٣٦م: (إننا لا نريد الوصول إلى اتفاق من أجل إقرار السلام في هذا البلد؛ والواقع أن السلام أمر حيوي بالنسبة لنا. ومن المستحيل بناء بلد ما في حالة حرب دائمة، ولكن السلام بالنسبة لنا هو وسيلة وليس غاية والغاية هي التحقيق الكامل والتام للصهيونية، ونحن لهذا السبب فقط نرغب في التوصل إلى اتفاق).

كان بن جوريون يؤمن بأن التوصل إلى اتفاق سلام مع العرب، من أجل تحقيق الهدف النهائي للصهيونية، أمر ممكن على المدى الطويل، وقد كتب يقول: (إن الاتفاق الشامل هو بلا شك أمر مستبعد الآن فقط، أن يدب اليأس بالكامل في نفوس العرب؛ ذلك اليأس الذي سوف يأتي ليس فقط من فشل الاضطرابات ومحاولة التمرد بل سوف يأتي أيضاً من تنامي قوتنا في هذا البلد، يمكن عندئذ أن يذعن العرب لوجود إسرائيل اليهودية)[٤].

على الرغم من أن الصراع كان محموماً من أجل إقامة الدولة اليهودية؛ فإنه كان مصحوباً بالكثير من الخلافات حول الوسائل ولذلك سارعت الحركة الصهيونية لبناء قوتها العسكرية بعد مشروع التقسيم عام ١٩٣٧م، وتم ذلك من خلال المنظمة العسكرية المسماة (الهاجاناه) من أجل التصدي للمقاومة العربية، وقد عمل بن جوريون على إبراز مفهوم (الصهيونية المقاتلة) التي تشكَّلت في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتمكن من انتزاع الزعامة من وايزمان الذي كان في ذلك الوقت يتبنى (الصهيونية الدبلوماسية) والتحالف مع بريطانيا.

وقد أصرَّ المؤتمر الصهيوني الذي عُقد في أغسطس عام ١٩٤٥م على سياسة معارضة للحكم البريطاني؛ حيث صدر الأمر للهاجاناه بإقامة تعاون مع الجماعات المنشقة التي تكونت استجابة للصهيونية الجديدة، وكانت الجماعة الأساسية التي تُسمّى «المنظمة العسكرية القومية» (أرجون) قد بدأت توجِّه عملياتها ضد الإدارة البريطانية في فلسطين، وذلك بعد نشر (الكتاب الأبيض) عام ١٩٣٩م، وعندما أوقفت (أرجون) حملتها ضد البريطانيين حدث انشقاق بقيادة إفرهام شتيرن عن (أرجون)، وشكَّل ما عُرف باسم «المقاتلون من أجل حرية إسرائيل» (ليحيي) أو (عصابة شتيرن)

وفيما بين نوفمبر ١٩٤٥م ويوليو ١٩٤٦م توحدت المنظمات السرية الثلاث معاً، وشكّلت ما عُرف باسم (حركة الثورة اليهودية).

وبعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨) الذي ينص على تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م؛ احتفلت به (الصهيونية الدبلوماسية) وعدَّته نصراً كبيراً، إلا أن أتباع جابوتنسكي من (الصهيونية العملية) ممثلة في (أرجون) و(شتيرن) لم يحتفلوا؛ وبعد يوم من تصويت الأمم المتحدة أعلن مناحيم بيجن قائد (أرجون) بيان مقاتلي الجماعات السرية: (إن تقسيم فلسطين غير شرعي، ولن نقبل به أبداً.. والقدس كانت وستظل عاصمتنا إلى الأبد، وإسرائيل الكبرى سوف تعود إلى شعب إسرائيل، كل إسرائيل، وإلى الأبد)[٥].

لقد شكّلت الحوادث المتعاقبة انتصاراً حاسماً لأيديولوجيا (الصهيونية العملية) ونزعتها العسكرية المتصاعدة، واستراتيجية (الحائط الحديدي) كما طرحها جابوتنسكي وطوَّرها أتباعه من بعد.

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تعتمد على نظرية (الحائط الحديدي) التي تجعل من القوة العسكرية أساس الأمن للكيان الإسرائيلي عبر إحداث تفوق حاسم في ميزان القوى في المنطقة.

تطور الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية:

لا يحتاج المتابع لتطورات الحركة الصهيونية وأدبياتها إلى تذكّر أن الأداة العسكرية اليهودية والإسرائيلية بعد إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨م احتلت مكانة مهمة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، فقد أصبحت تحتل موقعاً بالغ الأهمية بالقياس مع المؤسسات الأخرى، والتي أُخضعت جميعاً لمستلزمات الاستراتيجية العسكرية من أجل ضمان ما يُسمّى (أمن الكيان الاستراتيجي).

تستند هذه الاستراتيجية إلى إحداث تفوق تقني كبير، واستقلالية فيما يخص مصادر السلاح[٦].

من أهم المبادئ التي تشكّل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي:

١- مبدأ الحرب الخاطفة: وتتبوأ مكانة كبيرة في أذهان القادة الإسرائيليين وتصرفاتهم العسكرية في المنطقة العربية[٧]. ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق الحسم السريع والانتصار العسكري الشامل والنهائي على الجيوش العربية من أجل تحقيق مكاسب إقليمية ومعنوية، والانتقال إلى الدفاع عن المكاسب المتحققة، والحفاظ على الوضع الراهن، والتلويح بقوة الردع الشامل[٨].

٢- مبدأ نقل المعركة إلى داخل الأرض العربية: ويرجع ذلك إلى افتقار إسرائيل إلى العمق الاستراتيجي وعدم القدرة على تحمل الضربة الأولى، وضرورة الحسم العسكري السريع تفادياً لخسائر بشرية ومنعاً للضغوط الدولية؛ وتتويج ذلك يتحقق بمكاسب تؤكد التفوق الإسرائيلي الذي يتيح ممارسة الضغط على العرب لتقديم التنازلات وفق الشروط الإسرائيلية[٩].

٣- مبدأ التقرب غير المباشر: والذي يشكِّل رافداً حيوياً للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ويعتمد هذا المبدأ على الاختراق والتطويق والالتفاف وعدم مواجهة العدو وجهاً لوجه وإنما الالتفاف عليه من أحد الجوانب وتهديد مؤخرته وخطوط مواصلاته، وقد طور هذه النظرية الجنرال يادين[١٠].

٤- مذهب الخداع والتضليل في الحرب: والذي تم تنفيذه بدقة في حرب حزيران عام ١٩٦٧م[١١].

٥- مذهب الحرب الوقائية (الاستباقية): ويعدُّ من أقوى مذاهب العقيدة القتالية الإسرائيلية، وأشدها أهمية في تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية[١٢].

٦- مبدأ مواجهة الجيوش العربية كل على حدة.

٧- خيار الردع النووي: حيث تمتلك إسرائيل سبعة مفاعلات نووية، وحوالي ٢٠٠ رأس نووي.

٨- الاعتماد على حليف دولي كبير وقوي.

ويمكن تلخيص ما سبق: بأنّ الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تعتمد على نظرية (الحائط الحديدي)، والتي تجعل من القوة العسكرية أساس الأمن للكيان الإسرائيلي؛ عبر إحداث تفوق حاسم في ميزان القوى في المنطقة[١٣].

الاستراتيجية الإسرائيلية والتسوية السياسية:

شكَّلت حرب الخليج الثانية منعطفاً تاريخياً مهماً في العلاقات الدولية؛ حيث أعلن جورج بوش الأب بدء تكوين (نظام عالمي جديد) بعد الانهيار الكبير للكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفييتي، في ظل سيطرة نظام القطب الواحد وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية وفرض هيمنتها على العالم. وبدأ مسار المفاوضات العربية الإسرائيلية التي انطلقت بشكل سريع منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١م، حيث اعتبرت حرب ١٩٧٣م آخر الحروب العربية الإسرائيلية؛ إذ بدأ يتشكَّل وعي عربي بانسداد سبل الحل العسكري وحتمية التفاوض.

وعلى الرغم من الانتصار الظاهري في حرب رمضان ١٩٧٣م؛ فقد برزت نظريات ترسخ مفهوم حتمية التفاوض والدخول في مرحلة التسويات السلمية تحت رعاية أمريكية، وقد أثمر هذا التفاوض اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩م التي أدت إلى خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، وأدى ذلك إلى حالة من الشلل في النظام العربي، وإفساح المجال أمام إسرائيل للمضي قدماً في ترسيخ الاستيطان وضمِّ أرض عربية جديدة، بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة على البلدان العربية كما حدث في لبنان والعراق وتونس، كما تمكنت إسرائيل من تحقيق مكاسب دبلوماسية كبيرة؛ وعلى رأسها تكوين تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتولد عن هذا الوضع مُركَّب جديد أفرز معادلة مختلفة وصلبة تتميز بعدم القدرة لدى العرب وعدم الرغبة لدى إسرائيل، وبدأ الموقف العربي والفلسطيني يتأرجح بين التصلب المبدئي من جهة، واعتماد منعطف السلام والتفاوض بتبني قرارات الأمم المتحدة، والركون المتزايد إلى الانفتاح على الولايات المتحدة كَرَاعٍ للسلام من جهة أخرى[١٤].

لقد تعمق هذا الاتجاه الجديد من خلال القمم العربية (فاس وعمّان)، وفي إطار المفاوضات الأمريكية الفلسطينية في تونس، وتعدُّ الخطوة التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر (تشرين الثاني ١٩٨٨م) بإعلان الدولة الفلسطينية؛ شاهداً على بروز وعي متزايد بحتمية التفاوض مع إسرائيل، وضرورة تقديم تنازلات كانت تعدُّ قبل ذلك من المحرمات.

ومع حرب الخليج الثانية ١٩٩١م بدأت عملية الركض والهرولة نحو المفاوضات، وقد دخلت الأطراف العربية في حالة من العجز والانقسام بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، فسهَّلت الأوضاع الإقليمية والدولية وضع المفاوض العربي في برامج هزيلة، في المقابل دخل المفاوض الإسرائيلي مزوداً بدعم حليف أمريكي عمل على تحقيق نصر إسرائيلي محقق؛ بعد الاتفاق بين إسرائيل والقيادة الأمريكية الجديدة برئاسة كلينتون، **وبرزت في هذا السياق نقاط ثلاثة رئيسة:**

١- تفريغ عملية التسوية من مضمونها بعد أن تبنت الولايات المتحدة التفسير الصهيوني لقراري (٢٤٢ و٣٣٨) الذي يرتكز على رفض الاعتراف بحق تقرير المصير وعدم البت في شأن القدس.

٢- التعهد الأمريكي باستمرار التفوق الإسرائيلي في التوازن الاستراتيجي.

٣- الربط بين التطبيع وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي؛ كمقدمة ضرورية من أجل قيام نظام شرق أوسطي جديد[١٥].

وتمكنت إسرائيل نتيجة للوضع القائم آنذاك بما يحمل من تناقضات واختلافات؛ من فرض استراتيجيتها في الحل، والتي بدأت تتضح ملامحها مع برنامج حزب العمل الإسرائيلي بعد وصوله إلى السلطة، **والذي يتلخص بالنقاط الآتية:**

١- التلميح إلى الاستعداد للتخلي عن بعض المناطق المحتلة حرصاً على نقاء الدولة العبرية، وتعود هذه الفكرة إلى مشروع آلون ١٩٦٨م.

٢- الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية مع رفض حق تقرير المصير وقيام الدولة شبه المستقلة.

٣- اعتماد مشروع الحل الوسط الذي يكرس احتفاظ إسرائيل بمناطق مهمة من الأراضي المحتلة تحت ذرائع أمنية أو مبدئية، وعلى رأس هذه المناطق القدس التي تعدُّ في نظرهم عاصمة أزلية لإسرائيل.

٤- رفض العودة إلى حدود ١٩٦٧م وتقسيم الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م (التي لا تشمل أكثر من ٢٣ ٪ من مجموع الأراضي الفلسطينية) إلى مناطق استيطان سياسي ومناطق أمنية يتم ضمها نهائياً.

٥- الإصرار على الطابع الوظيفي الإداري للمجلس الوطني الذي سيسير الحكم الذاتي الفلسطيني.

٦- إشراك إسرائيل في الإشراف على شؤون المناطق المدارة من الطرف الفلسطيني؛ إلى جانب تمسكها بالإشراف الكامل على شؤون مستوطناتها الـ١٧.

لقد كانت النتيجة الحتمية للمفاوضات التي انطلقت في ظل تفوق استراتيجي إسرائيلي وضعف فلسطيني عربي؛ هي بروز سلسلة من الاتفاقات امتازت، أو تكللت، بتوقيع احتفالي على إعلان «غزة وأريحا» في ١٣ أيلول ١٩٩٣م[١٧].

كما وُقّع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي - الذي تم في ظروف سرية -، وأفرز رسالتي اعتراف متبادل بين الطرفين بعد الالتفاف على مؤتمر مدريد ١٩٩١م؛ حيث اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بها نصراً مؤزراً، وفي المقابل فإن الإسرائيليين استعملوا المفاوضات حسب خطة معدَّة بدقة؛ لإحكام قبضتهم على الأراضي وعدم التنازل عن السيادة أو إعطائهم حق تقرير المصير، وهكذا كما يقول إدوارد سعيد: (فإن السلام في هذا السياق تعبير مضلِّل، ويبدو أن الفلسطينيين لم يفهموا أبداً طبيعة السياق الإسرائيلي؛ أي الخطط الخفية والمناورات القانونية والتكتيكات التفاوضية المهيئة بدقة التي ضمنت لهم التقدم في واشنطن أولاً، ثم وهو الأخطر في أوسلو. وكان على القيادة الفلسطينية كي تفهم هذا السياق أن تكون قد درست إسرائيل بعناية، وفهمت ديناميكية سياساتها والتزاماتها الأيديولوجية، واتخذت موقفاً أصلب وأنشط تجاه المفاوضين الإسرائيليين.. حرصت (القيادة الفلسطينية) على أن تبرهن للإسرائيليين استعدادها للتنازل عن مواقف فلسطينية رئيسة تجاه قضايا مثل المستوطنات والقدس لمجرد البرهنة للإسرائيليين على تحمسها للمشاركة.

وحدث في عام ١٩٩٣م أن وجه رئيس وزراء إسرائيل آنذاك إسحاق رابين ٥٠ سؤالاً إلى الفلسطينيين، حصلت كلها على أجوبة إيجابية من عرفات وأبي مازن للتنازل عن كل شيء مقابل مجرد البقاء في السلطة، واستغرب رابين نفسه هذه الأجوبة وزاد من استغرابه أن الفلسطينيين لم يطرحوا أبداً أسئلة على الإسرائيليين)[١٨].

لقد كانت اتفاقيات أوسلو كارثية بجميع المقاييس على الشعب الفلسطيني؛ حيث شهدت أوضاع الفلسطينيين تدهوراً مستمراً، بات معه مستحيلاً بالنسبة للفلسطينيين التنقل بحرية وحظر عليهم الوصول إلى القدس، ومع ذلك فقد أظهرته منظمة التحرير الفلسطيني كما لو كان نصراً حاسماً[١٩].

وفي المقابل أظهر شمعون بيريز نشوة الانتصار فقال: (في أوسلو توصلت إسرائيل إلى أكثر من مجرد كلمات، لقد حصلنا على تنازلات لم نكن

نستطيع من دونها توقيع أية اتفاقية.. تنازلات أمنية، وقضية إبقاء القدس خارج اتفاق الحكم الذاتي، والإبقاء على المستوطنات حيث هي)[٢٠].

يقول إدوارد سعيد: (لم يكن الجهل بميزان القوى من بين نواقص المفاوضين الفلسطينيين في أوسلو بل الجهل بتفاصيل احتلال إسرائيل العسكري للضفة الغربية وغزة والجولان والقدس. ولو عرفوا تلك التفاصيل لرأوا بوضوح أن هدف أوسلو كان الحصول على قبول الفلسطينيين بإدامة تلك الأوضاع وإدخالها إلى قلب الاتفاق الرسمي للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إن كل ما نعرفه عما حصل في أوسلو يشير إلى أن القيادة الفلسطينية اعتقدت أنها كانت ستحصل على دولة فيما كان الإسرائيليون -واقعاً- يخططون للعكس تماماً)[٢١].

وتقول (تانيا راينهارت): «وافق المفاوضون الفلسطينيون أثناء مباحثات القاهرة (١٨ نوفمبر ١٩٩٣م) على المقترحات الإسرائيلية بالكامل، لقد شكَّل هذا التنازل الكبير الأول بداية سلسلة طويلة من المفاوضات، كانت إسرائيل تقوم أثناءها بالإملاء، ويقوم عرفات بالصراخ والاحتجاج ثم بالتوقيع.

إن الآلية التي تجبر قائد حركة تحرُّر وطني على التحول إلى متعاون مع العدو في آلية طويلة ومعقدة قبيل توقيع اتفاقيات أوسلو؛ كانت متمثلة بأن قبضة عرفات على الأراضي المحتلة - وكذلك على مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن - آخذة في التراخي، وكان الناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتذمرون يومياً ويحتجون منتقدين فساد مساعديه في تونس، وقواته المنافية للديمقراطية، وانفراده للسيطرة على أموال المنظمة. كان الوفد التفاوضي المحلي برئاسة حيدر عبد الشافي يحظى باحترام أكبر بكثير مما تحظى به إدارة عرفات التي أصبحت خارج الزمن؛ الأمر الوحيد الذي كان كفيلاً بإنقاذه هو انتصار كبير، وقد بدت اتفاقيات أوسلو في البداية انتصاراً. وفي حين أصرَّ الوفد الفلسطيني في مباحثات مع إسرائيل على أنه لن يقبل بأي اتفاق لا يتضمن التفكيك الفوري للمستوطنات في قطاع غزة؛ فقد وقَّع عرفات مثل ذلك الاتفاق من وراء ظهر الوفد»[٢٢].

في ظل اتفاق أوسلو المأساوي كانت إسرائيل تقوم بمصادرة الأراضي وتدمير المنازل، وجاء في مقال من حمزة محيسن الذي نشر في تقرير فلسطين الحقائق التالية: «منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في ١٩٩٣م في الفترة بين أيلول ١٩٩٣م وآذار ١٩٩٨م هدمت الجرافات الإسرائيلية ٦٢٩ منزلاً للفلسطينيين (٥٣٥) منها في الضفة الغربية و (٩٤) في القدس. ومن ضمن المنازل الـ (٦٢٩) المدمرة هدمت حكومة حزب العمل (٢٦٨) منزلاً فيما هُدمت المنازل (٣٦١) المتبقية من قِبَل الليكود، وفي ظل حكم نتنياهو وخلال ١٩٩٧م وحدها هدم حوالي (٢٣٣) منزلاً، وفي الربع الأول من ١٩٩٨م هدم ما مجموعه (٥٧) منزلاً للفلسطينيين، وخلال أسبوع ابتداءً من (٢١ حزيران) هدم (٣٠) منزلاً. وهناك حالياً أوامر تنتظر التنفيذ لتدمير أكثر من (١٨٠٠) منزل، الأمر الذي يهدد بتشريد (١٠٠٠٠٠) شخص آخرين»[٢٣].

حرصت (القيادة الفلسطينية) على أن تبرهن للإسرائيليين استعدادها للتنازل عن مواقف فلسطينية رئيسية تجاه قضايا مثل المستوطنات والقدس لمجرد البرهنة للإسرائيليين على تحمسها للمشاركة

لقد بات واضحاً بعد أوسلو أن إسرائيل لم تقدِّم للفلسطينيين سوى خيار واحد: هو القبول بالموت البطيء والسجن الدائم. وركزت إسرائيل جهودها

على تقسيم المناطق الفلسطينية في أيلول ٢٠٠٠م إلى أربع محميات معزولة عن بعضها ومحاطة بالمستوطنات والمراكز العسكرية والطرق الالتفافية[٢٤].

كتب المؤرخ الإسرائيلي شلومو بن عامي قبل فترة وجيزة من التحاقه بالعمل في حكومة إيهود باراك أن: «اتفاقات أوسلو تقوم على قواعد النظام الاستعماري الجديد، ويعني هذا أنها أسست على نوع من الحياة تتصف باعتماد أحد الفريقين على الآخر إلى الأبد»[٢٥].

مفاوضات كامب ديفيد:

شكَّلت مفاوضات كامب ديفيد الثانية تحولاً جديداً في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، ففي هذه القمة التي عقدت في تموز عام ٢٠٠٠م جرى تصوير هذه المفاوضات بأن الجانب الإسرائيلي وباراك قد تجاوز جميع المحرمات الممكن تخيلها، وقدَّم تنازلات لم يقم بها رئيس وزراء إسرائيلي سبقه.

وقد جرى ترديد هذه الأكذوبة عبر وسائل الإعلام الغربية كلها؛ حتى أصبحت الرواية الإسرائيلية حقيقة موضوعية في أذهان كثير من الناس، ولم تظهر الحقيقة إلا بعد عام حين نُشرت اعترافات روبرت مالي الذي كان مستشاراً خاصاً للشؤون الإسرائيلية العربية لدى الرئيس كلينتون منذ ١٩٩٨م إلى ٢٠٠١م وأحد المشاركين في مباحثات كامب ديفيد، وقد دوَّن مالي العديد من الملاحظات، وقام بنشر سلسلة من المقالات في صحيفة نيويورك تايمز؛ بعد عام من[٢٦] مراقبته للصمت الغربي إزاء القمع الذي يقع على الفلسطينيين.

وتُلخص تانيا راينهارت الوضع في كامب ديفيد بقولها: «لا تتعدى أسطورة العروض الإسرائيلية السخية في كامب ديفيد؛ كونها خدعة كرست الدعاية الإسرائيلية استمرارها، وقد ساهم المفاوضون الفلسطينيون في ذر الرماد في العيون بالنسبة لعروض إسرائيل كما فعلوا على الدوام، إنهم يبذلون ما في وسعهم كي يخفوا عن شعبهم كم هو قليل ما تمكنوا من الحصول عليه بعد سنوات من التفاوض»[٢٧].

اتفاقات أوسلو تقوم على قواعد النظام الاستعماري الجديد، ويعني هذا أنها أسست على نوع من الحياة تتصف باعتماد احد الفريقين على الآخر إلى الأبد

وللتدليل على أكذوبة الأطروحات الإسرائيلية السخية في كامب ديفيد؛ يمكن الرجوع إلى قضية حق عودة اللاجئين؛ فقد بات من المعلوم بالضرورة أن باراك لم يقدِّم شيئاً فيما يتعلق بعودة الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية ١٩٤٨م، وقد طلب باراك أن تُترك هذه النقطة لتقدير إسرائيل وحدها، وأصرَّ على «ألا يتعلق إعلان إنهاء الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين نتيجة عملية إعادة الحقوق إلى اللاجئين. ولم توافق إسرائيل في أية مرحلة من المفاوضات على استقبال أكثر من عشرة آلاف لاجئ فقط»[٢٨].

مشروع خريطة الطريق الأمريكية:

لقد جاءت خطة خريطة الطريق - على ما فيها من سوء - بعد سلسلة من المشاريع والتفاهمات غير الناجحة، وهي تهدف -حسب ما ورد بالنص بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٠٢م- إلى تسوية نهائية للصراع مع المشروع الصهيوني في فلسطين عام ٢٠٠٥م كما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش ٢٤ حزيران ٢٠٠٢م الوزارية للجنة الرباعية في ١٦ تموز و١٧ أيلول، وأن هذه التسوية محل التفاوض بين الأطراف ستؤدي إلى انبعاث دولة فلسطينية،

وستنهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، **وحددت الخطة جدولاً زمنياً للتنفيذ من خلال ٣ مراحل:**

في المرحلة الأولى: يطلب وقف العنف من الطرفين، وخصوصاً الجانب الفلسطيني الذي طُلب منه القيام بإصلاح سياسي ومالي وأمني، ودمج الأجهزة الأمنية في ٣ أجهزة، واعتقال وتوقيف الجماعات التي تمارس العنف ضد الإسرائيليين، وتفكيك البنى التحتية لما يُسمّى الإرهاب الفلسطيني.

لا تتعدى أسطورة العروض الإسرائيلية السخية في كامب ديفيد كونها خدعة كرست الدعاية الإسرائيلية استمرارها

وفي المقابل تنسحب إسرائيل إلى حدود ٢٨ أيلول ٢٠٠٠م، وتجمد النشاط الاستيطاني، وتفكك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار ٢٠٠١م.

ويتم وإصدار بيانات متبادلة باعتراف كل طرف بأحقية الآخر بالعيش بسلام.

وفي المرحلة الثانية: يجب تركيز الجهود على إحياء العلاقات والروابط العربية مع إسرائيل، واستمرار التعاون الأمني في مجال الاعتقال، وتفكيك بنى المقاومة وجمع السلاح، وفي المقابل إنشاء الدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة؛ من خلال عملية تفاوض فلسطينية إسرائيلية، وبرعاية مؤتمر دولي تعقده اللجنة الرباعية؛ تمهيداً لانطلاق عملية سلام شاملة في منطقة الشرق الأوسط، تشمل دخول سوريا ولبنان بهذا الاتفاق.

وفي المرحلة الثالثة: يستمر التعاون الأمني، وتعقد اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحددة مؤتمراً دولياً ثانياً لإقرار الاتفاق المبرم في المؤتمر الأول.

وبعد ذلك تبدأ عملية تفاوضية تؤدي إلى حل نهائي ووضع دائم، يشمل العودة والقدس واللاجئين والمستوطنات، ويدعم التقدم نحو تسوية شاملة بين إسرائيل ولبنان وسوريا، وتقبل الدول العربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل والالتزام بالأمن لجميع دول المنطقة في إطار سلام عربي إسرائيلي شامل[٢٩].

على الرغم من أن الخطة تُسهب في التفصيل بخصوص الشق الأمني، حيث يجري التأكيد مراراً على إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ كي تتمكن من القيام بدورها في جمع الأسلحة وتفكيك بنى المقاومة، والإسراع في عملية الاعتقال والتوقيف للأشخاص والجماعات المقاومة؛ فإنه في المقابل نرى تقزيم المشروع الفلسطيني إلى دولة ذات حدود مؤقتة مرتبط وجودها بالتفاوض! ومن هنا فإن خريطة الطريق من شأنها أن تعيد العملية السلمية إلى المربع الأول[٣٠].

خطة فك الارتباط:

من المعلوم أن شارون من أشد الرافضين لخطة خريطة الطريق على ما فيها من بؤس وقصور، إلا أنه أعلن في الظاهر قبوله بالخطة، ووضع عليها أربعة عشر تحفظاً واعتراضاً، وعمل على احتوائها، وأصدر مبادرة قدَّم من خلالها خطة لفك الارتباط، وقد ربط تنفيذها بخطة خريطة الطريق، وقال: إنه سيلجأ إلى وضعها في حيز التنفيذ إذا لم يف الفلسطينيون بالتزاماتهم في خريطة الطريق، وكل من يعرف شارون بماضيه الإجرامي يعلم أنه من أبعد الناس عن السلام، فسيرته حافلة بالمجازر والقتل!

أما أهم بنود خطة فك الارتباط الشارونية؛ فإنها تستند إلى جملة من المحاور، تتلخص في:

١- إخلاء قطاع غزة من المستوطنات الموجودة فيه، وإعادة انتشارها من جديد خارج القطاع على أن تحافظ على القطاع كمنطقة منزوعة السلاح.

٢- ستنتشر إسرائيل على الحدود الخارجية للقطاع، وتسيطر بشكل مقلق على المجال الجوي للقطاع.

٣- ستواصل إسرائيل القيام بعمليات عسكرية في المجال المائي لقطاع غزة.

٤- ستعمل إسرائيل على منع وجود قوات أجنبية غربية في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

٥- ستواصل إسرائيل الحفاظ على وجود عسكري على طول الخط الحدودي الفاصل بين القطاع ومصر.

٦- إخلاء أربع مستوطنات شمال الضفة الغربية، وهي غنيم، كريم، حوفي، وسنور.

٧- تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق استخدام القوة ضد التهديدات التي تنشأ في المنطقة.

٨- تسمح إسرائيل لقوات أجنبية توافق عليها وتنسّق معها؛ لتدريب قوات الأمن الفلسطينية كي تقوم بمحاربة المقاومة الفلسطينية والقضاء عليها.

٩- ستواصل إسرائيل بناء الجدار الأمني «جدار الفصل العنصري».

١٠- يتم الاستمرار بالتعامل بالإجراءات المتبعة اليوم على المعابر الدولية بين القطاع ومصر وبين الضفة والأردن[١٣].

يتضح من هذه الخطة أنها تعمل على تكريس الأمر الواقع دون تدخل أطراف دولية. والتفرد بالقرار دون شريك آخر، وتكريس الاستيطان في الضفة الغربية، وفي المقابل يتم إخلاء قطاع غزة من أجل الخلاص من المقاومة والكلفة العالية للاحتلال!

وقد تمكن شارون بهذه الخطة من القضاء على مشاريع التسوية وخطط السلام السابقة، والتحلل من كل الوعود، ووضع جميع خيوط الحل بيد الحكومات الإسرائيلية، والقضاء على حلم الدولة الفلسطينية، وإظهار إسرائيل كدولة مبادرة بالسلام أمام المجتمع الدولي[٣٢].

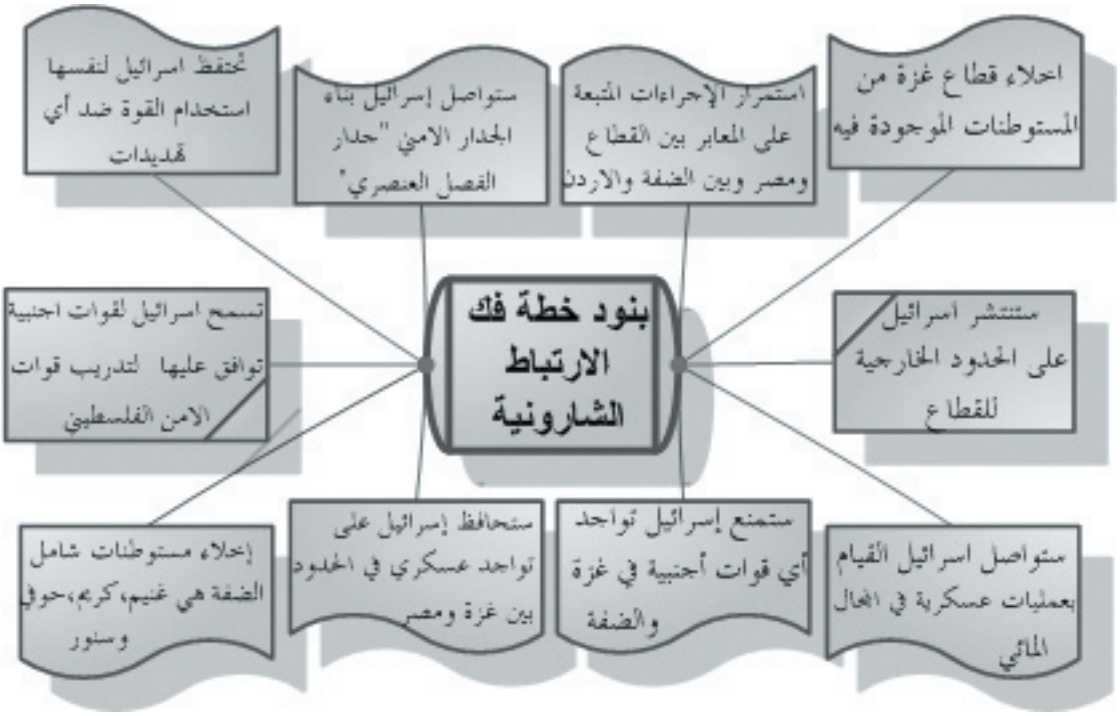

بنود خطة فك الارتباط الشارونية

جدار الفصل العنصري:

لقد جاءت فكرة الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية التي تبناها أرييل شارون؛ كخطة استراتيجية وضعها موضع التنفيذ مدة توليه رئاسة الوزراء منذ عام ٢٠٠١م، ولا يخفى أن جذور هذا الجدار مأخوذة من جابوتنسكي بشكل خاص والفكر الصهيوني بشكل عام، وكان جابوتنسكي قد طرح فكرة «الحائط الحديدي» والذي يعني وجود قوة عسكرية تقوم بدور الحائط الحديدي الذي يمنع الاختلاط الديمغرافي، ويحافظ على نقاء الدولة العبرية وقد كان لمفهوم الحائط بُعد رمزي يتمثل بالقوة العسكرية، إلا أنه تحول إلى حائط حقيقي وواقعي في الفكر الإسرائيلي بعد الهجمات الاستشهادية داخل الخط الأخضر، فبدأ التفكير في بنائه منذ عام ١٩٦٧م[٣٣].

تتضمن عملية بناء الجدار العنصري أربع مراحل، ويتكون من سلسلة من الحواجز والخنادق والقنوات العميقة، والجدار الإسمنتي بارتفاع ثمانية أمتار، ويحتوي على أسلاك شائكة مكهربة وأجهزة مراقبة إلكترونية، وهو منظومة متكاملة بعمق ٦٠ متراً؛ إضافة إلى طريق ترابي للدوريات، تفصل بمجملها كحواجز منطقة عازلة بينها وبين خط الهدنة، وتلتهم مساحة (١٢٢٨كم٢)؛ أي ما نسبته (٤ , ٢٣٪) من مجمل مساحة الضفة الغربية، وهي تشمل المنطقة العازلة وغلاف القدس الذي تصل مساحته إلى (١٧٠كم٢)، وتضم عشرات القرى والبلدات. يُضاف إليه جدار آخر شرقي يضم منطقة الغور التي تشكِّل مساحة (١٢٣٧كم٢)؛ أي ما نسبته (٩ , ٢١٪) من مساحة الضفة الغربية، حيث تبلغ النسب الإجمالية التي تخطط إسرائيل لضمها حوالي (٣ , ٤٥٪) من مساحة الأراضي العربية[٣٤].

جاءت فكرة الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية التي تبناها اريل شارون كخطة استراتيجية

وقد دعمت الولايات المتحدة مشروعات الجدار بطرق مختلفة، فقد استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدين بناء الجدار العنصري، وقد لخص الكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي أضرار الجدار على الشعب الفلسطيني بقوله: «الإسرائيليون لا يملكون تصوراً للثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون جراء هذا الجدار، فبعد المستوطنات والمواقع الاستيطانية والطرق الالتفافية والمصادرات والطوق والإغلاق والبطالة وحظر التجول؛ تسقط على رأسها هذه المصيبة التي تطال آلاف السكان الذين يقطنون في منطقة الجدار، والذين أصبحوا ضحايا من دون ذنب اقترفوه؛ الفلاحون الذين صُودرت حقوقهم وكرومهم، والرعاة الذين فقدوا مراعيهم؛ أصبحوا الآن عاطلين عن العمل وخسروا آخر مصدر رزق يقتاتون منه مرة أخرى. والقرى التي عُزلت عن مصادر عيشها، كل هؤلاء لا يجدون مَنْ يكلّف نفسه التحقق مما ينتظرهم ومما سيحدث مع حياتهم؛ بعد أن قام جيش من الجرافات باجتياح أراضيهم»[٣٥].

من الواضح أن خطة شارون تهدف إلى الحيلولة دون نشوء كيان فلسطيني قابل للحياة والنمو والتطور، وتقصر الحلم الفلسطيني في الدولة الفلسطينية في مشروع غزة أولاً وأخيراً، وتحول غزة إلى سجن كبير وبظروف اقتصادية خانقة؛ مما يدفع الشعب الفلسطيني في غزة إلى الهجرة الطوعية[٣٦].

وقد صدرت فتوى قضائية عن محكمة العدل الدولية رقم ٢/ ٢٠٠٤ بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٤م، تتركز أهميتها في تكريس الحق الفلسطيني في فتوى قضائية مفصلة، ومع أنها لا تحمل قوة الإلزام فإنها بيَّنت حجم العدوان الإسرائيلي على فلسطين منذ عام ١٩٤٧م، وكشفت الخروقات المتتالية

التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة. إلا أن هذه الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية لم تثن إسرائيل عن الاستمرار في بناء الجدار العازل بمباركة أمريكية[٣٧].

الاستراتيجية الإسرائيلية بعد ٢٠٠١/٩/١١م:

شكَّلت أحداث الحادي عشر من أيلول تحولاً درامياً للسياسة الإسرائيلية، وفرصة سانحة لفرض رؤيتها وتصورها حول الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام، فلسنوات عدة كانت إسرائيل تعمل على جعل «الإرهاب الأصولي» يشكِّل الخطر الرئيس عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد أعطت أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م زخماً إضافياً كافياً لتغيير بنية العلاقات الدولية؛ بحيث أصبح الإرهاب هو محور العلاقات الدولية، وأصبحت مهمة المجتمع الدولي محاربة الإرهاب، وقد تمكنت إسرائيل من فرض رؤيتها على الولايات المتحدة؛ حيث لَخَّصَ بنيامين نتنياهو: ما الذي ينبغي على الولايات المتحدة أن تسلكه للحفاظ على الأمن والسلم العالمي؛ في كتابه (استئصال الإرهاب) الذي ألفه قبل أحداث ١١/ ٩، ووضع وصاياه العشر التي حسمت فيما بعد محور سياسة الولايات المتحدة تجاه الإرهاب، **وهذه النقاط هي:**

١- فرض عقوبات على الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية للدول الإرهابية.

٢- فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية على الدول الإرهابية نفسها.

٣- إبادة البؤر الإرهابية.

٤- تجميد الممتلكات الخاصة بالدول والمنظمات الإرهابية.

٥- التعاون في مجال الاستخبارات.

٦- إحداث تغييرات في التشريعات لتعقُّب المنظمات المحرضة على العنف، والتمكُّن من تنفيذ عمليات أكثر تأثيراً ضدها.

٧- ملاحقة فعَّالة للإرهابيين.

٨- عدم إطلاق سراح الإرهابيين السجناء.

٩- تدريب قوات خاصة لمكافحة الإرهاب.

١٠- تثقيف الجمهور[٣٨].

لقد تجاوزت العلاقة الإسرائيلية الأمريكية السياسة كمعطى مصلحي يستند إلى مفهوم التحالف الاستراتيجي عقب أحداث أيلول؛ بحيث أصبحت العلاقة تتجاوز السياسة، وتستند إلى ما يمكن تسميته «تيبولوجيا السياسة»[٣٩].

يلخص إدوارد سعيد العلاقة بقوله: «تشهد الولايات المتحدة حملة إعلامية مذهلة الدقة والشمولية وبلا معارضة تُذْكَر؛ لفرض المنظور الإسرائيلي للعالم على الرأي العام الأمريكي. والمقولات الرئيسية في هذه الحملة أن السبب الحقيقي للإرهاب هو الإسلام نفسه والعرب أنفسهم، وأن إسرائيل واجهت هذا الإرهاب منذ قيامها، وأن لا فرق بين عرفات وبن لادن، وأن غالبية حلفاء أمريكا العرب ترعى شعور العداء لأمريكا وتساند الإرهاب، كل ذلك في مجتمعات ينخرها الفساد والتسلط.. وتدعو بالنتيجة إلى تدمير أي مظهر من مظاهر مقاومة الفلسطينيين»[٤٠].

ومن هنا فإن إسرائيل لا تدع مناسبة إلا وتُذَكِّر بما تتعرض له من إرهاب، وأن كل ما تقوم به هو محاربته، ففي مقابلة مع شارون مع صحيفة هاآرتس في الخامس من آذار ٢٠٠٢م اتهم السلطة الفلسطينية بأنها وراء الإرهاب: إنها كلها إرهاب، عرفات وراء الإرهاب، وضغوطنا تهدف إلى إنهاء الإرهاب لا تتوقعوا من عرفات التحرك ضد الإرهاب. علينا أن نوقع بهم خسائر كبيرة ليعرفوا أن لا سبيل للمكاسب السياسية عن طريق الإرهاب»[٤١].

لقد أخذت إسرائيل بذريعة استئصال الإرهاب الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لممارسة عمليات القتل والتدمير للشعب الفلسطيني، كما حدث في مخيمي جنين والدهيشة؛ حيث تم تنفيذ

عمليات قتل وتخريب متعمد، ومُنعت سيارات الإسعاف من تقديم العون، وقُطع الماء والكهرباء، وتم تدمير أجهزة الكمبيوتر، وأخذ السجلات وأجهزة تشغيل الكمبيوتر من المكتب المركزي للإحصاء ووزارات التعليم والمالية والصحة والمراكز الثقافية، وتخريب المكاتب والمكتبات؛ في محاولة لإعادة الحياة الفلسطينية إلى ما قبل العصر الحديث! كتب آمنون كابليوك واصفاً ما حدث في جنين: «المشهد يفوق الوصف، إنه الرعب متجسداً، منظر ما بعد الإعصار، منازل مدمرة كلياً أو جزئياً، بقايا الإسمنت والحديد والأسلاك الكهربائية

إنّ العمل الاستراتيجي المنظم الذي تقوم به إسرائيل من القتل والتدمير وبدعم كامل من الولايات المتحدة حمل مئات من جنود الاحتياط الإسرائيليين على رفض الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة

مختلطة؛ سيارات سحقتها الدبابات أو الصواريخ ليضفي على هذا المشهد الرهيب بعداً بربرياً. وتغطي فرق الإنقاذ دائماً الجثث النتنة، لم يبق شيء من البنى التحتية»[٤٢].

إن العمل الاستراتيجي المنظم الذي تقوم به إسرائيل من القتل والتدمير وبدعم كامل من الولايات المتحدة؛ حمل مئات من جنود الاحتياط الإسرائيليين على رفض الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة، وواصل طيف بأكمله من الصحافيين والنشطاء والأكاديميين والكتاب، ومن ضمنهم أميرة هاس وجدعون ليفي، وديفيد غروسمان وآيلان بابى، ودانى دابينوفيتش واوري افنيري الهجوم بثبات على العبث الإجرامي لحملة شارون ضد الشعب الفلسطيني[٤٣].

ويمكن تلخيص الوضع الفلسطيني عقب أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م بتجاهل تام للاحتلال العسكري الإسرائيلي، وإدانة رسمية أمريكية لسلطة ياسر عرفات بدعوى أنها راعية للإرهاب، وتأكيد دعوى حكومة شارون بأن إسرائيل ضحية العنف، وأن الفلسطينيين هم المعتدون. والنتيجة اليوم حبس الفلسطينيين في ٢٢٠ غيتو تخضع لسيطرة الجيش، فيما تقوم مروحيات أباتشي وطائرات إف ١٦ أمريكية الصنع ودبابات ميركافا بحصد الناس والمنازل والبساتين وحقول الزيتون بلا رحمة يومياً، وأصيبت المدارس والجامعات بالإضافة إلى المتاجر والمؤسسات المدنية بشلل تام، وقُتل مئات المدنيين الأبرياء، وأصيب عشرات الآلاف بجروح، وتتواصل عمليات الاغتيال ضد القادة الفلسطينيين، ويبلغ معدل البطالة والفقر أكثر من ٦٠٪.

الاستراتيجية الإسرائيلية بعد عرفات:

بعد رحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في ظروف غامضة لم يُكشف النقاب عنها؛ فإنه من المرجح أن تستمر سياسات إسرائيل التي تعتمد على القوة في حماية كيانها من التهديدات «الإرهابية» المحتملة، ومن ثَمَّ فإن إسرائيل ستعمل على ضمان تفوقها العسكري في المنطقة، وممارسة ضغط مستمر على القيادات الفلسطينية للقبول بخطة شارون (فك الارتباط من جانب واحد)، وإيجاد قيادة فلسطينية تعمل على تحقيق أمن إسرائيل من خلال دولة فلسطينية شكلية، تكون مهامها الأساسية تفكيك البنى التحتية لما يسمى بالإرهاب، واعتقال وملاحقة الإرهابيين وجمع السلاح.

وعلى خلاف ما كان متوقعاً؛ فإن انتقال السلطة بعد عرفات تم بسلاسة ودون حدوث منازعات، حيث تسلم أبو مازن «محمود عباس» قيادة اللجنة

التنفيذية، وتم تعيين رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الحالي روحي فتوح خلفاً للرئيس لمدة ستين يوماً، تجرى بعدها انتخابات رئاسية، ومن الواضح أن هذه القيادة (أبو مازن وأحمد قريع رئيس الوزراء الحالي ومَنْ حولهم) مستمرة كما كانت دائماً لتلبية المطالب الإسرائيلية الأمريكية، ولا يخفى على أحد أن الظروف الدولية والإقليمية مهيأة تماماً للقفز خطوة كبيرة على جملة من العراقيل لم يكن بالإمكان تخطيها في وجود ياسر عرفات؛ على رغم التنازلات التي قدمها عبر اتفاقيات السلام المبرمة بين الطرفين، إلا أنه من المعلوم أن إسرائيل كانت تستند في تعاملها مع الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية على وجه الخصوص؛ على فرض سياسة الأمر الواقع وإذا علمنا بأن قيادة السلطة السابقة واللاحقة؛ هي من أنصار مدرسة الواقعية السياسية؛ فإن النتيجة الحتمية هي مزيد من التصلُّب الإسرائيلي، وقدر كبير من التنازل الفلسطيني.

كل ذلك يتم وسط دعم غير محدود من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل وعجز عربي غير مسبوق؛ فإسرائيل كانت على الدوام تبحث عن شريك في المفاوضات يقبل الدخول دون شروط مسبقة، وهذا ما حدث في «أوسلو» التي تعدُّ نقطة الانطلاق نحو مفاوضات تفتقر إلى أبسط قواعد العدالة في ظل اختلال هائل في موازين القوى لمصلحة إسرائيل؛ كانت الاستراتيجية تستند إلى استثمار عوامل الضعف العربي والفلسطيني وتفوقها العسكري والإعلامي؛ فقد كانت تمارس الضغط على الطرف الفلسطيني للقبول بالشروط الإسرائيلية التي كانت تنفذ «خطوة خطوة»، فإذا ما انتهت ووقعت كانت (إسرائيل) تخرج على العالم لتقول بأن السلطة لا تفي بالتزاماتها في السلام، فإذا ما انتهت من «أوسلو» انتقلت إلى «كامب ديفيد» وهكذا إلى ما لا نهاية حيث يصبح التفاوض والرجوع إلى طاولة المفاوضات مطلباً بحد ذاته وكانت تسخّر الآلة الإعلامية الجبارة لإظهار الطرف الإسرائيلي كمحب للسلام وراغب فيه؛ بينما صورة الفلسطيني تكافئ وتساوي صورة الإرهابي المتوحش المتعطش للقتل والدماء!

استغلت أحداث الحادي عشر من أيلول في ترسيخ هذه الصورة، وهو ما أفسح المجال أمام الطرف الإسرائيلي للتخلص من كل الاتفاقات السابقة مع السلطة الفلسطينية رغم هزالتها وضعفها ورغم وجود استراتيجية ثابتة للكيان الصهيوني تستند إلى أيديولوجيا توراتية، فعلى الرغم من ادعاء إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية فإن التأثيرات الأيديولوجية تميل إلى أن تكون أكثر نفوذاً في السياسة الإسرائيلية؛ فقد كان لمبدأ إسرائيل كدولة يهودية أهميته العظمى لدى السياسيين الإسرائيليين منذ نشوء الدولة وقد ترسخ هذا المبدأ بمختلف الوسائل ففي أوائل الثمانينيات عندما برزت أقلية من اليهود تعارض هذا المبدأ؛ أقر الكنيست عام ١٩٨٥م بأغلبية ساحقة قانوناً دستورياً، يمنع عن المشاركة في انتخابات الكنيست كل حزب يعارض برنامجه مبدأ «الدولة اليهودية»، أو يقترح تغييره بالوسائل الديمقراطية(٤٤).

ومع ذلك فقد تطورت استراتيجية إسرائيلية كبرى تستند إلى دعامتين الأولى: دعامة الأيديولوجيا اليهودية. والثانية: دعامة الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية ويصف إسرائيل شحاك المبادئ التي تحكم هذه الاستراتيجية وصفاً دقيقاً حيث يقول: «لم تتغير مهمة إسرائيل الرئيسة قط (منذ سقط الاتحاد السوفييتي)، وهي باقية على أهميتها الحاسمة. فموقع إسرائيل الجغرافي في وسط الشرق الأوسط العربي المسلم؛ يجعل قَدَر إسرائيل أن تكون الحارس الوفي للاستقرار في كامل البلدان المحيطة بها. إن دورها هو حماية الأنظمة القائمة لمنع عمليات التحول الراديكالية أو وقفها وعرقلة اتساع الحماسة الدينية الأصولية؛ ولهذه الغاية ستمنع إسرائيل حصول تغييرات ما وراء حدود إسرائيل التي

ستعتبرها تغييرات لا تطاق، وإلى حد إحساسها بأنها مجبرة على استخدام كل قوتها العسكرية من أجل منعها أو اجتثاثها»[٤٥].

إن هذه الاستراتيجية هي التي تُطبق سواء بالتعامل مع الطرف الفلسطيني أو العربي وهو ما نراه واقعاً ملموساً فالسلطة الفلسطينية تعمل دوماً على استبعاد الأطراف الإسلامية وتهميشها وقمعها للحيلولة دون القيام بدور وطني في المستقبل.

من هنا فإن إسرائيل تضع مسألة الأمن في أولوياتها الاستراتيجية، ففي دراسة لدان هورودو فيشر وموشي ليساك عن الديمقراطية والأمن؛ بيَّن الباحثان ثلاث مصادر مالية مرتفعة لمستلزمات الأمن القومي[٤٦].

وللتغلب على هذه النقاط فقد استقر الأمر على بناء الجدار العازل وفك الارتباط بعد أن استقر في الوعي الاستراتيجي الإسرائيلي عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض على الرغم من التنازلات المهينة التي قدمتها السلطة الفلسطينية منذ اتفاقيات أوسلو وحتى قبولها بخريطة الطريق، وتعدُّ خطة فك الارتباط الحل الأمثل لإسرائيل كما بَيَّنَ ذلك جوزيف ألفير المدير السابق لمركز يافي للدراسات الاستراتيجية – في جامعة تل أبيب – في دراسة له صدرت عام ١٩٩٤م بعنوان: (المستوطنات والحدود: التصورات

نقاط يصعب إيجاد مخرج لها

نقاط ضعف استراتيجية، يستعصي على عقيدة الأمن الإسرائيلية إيجاد مخرج أو علاج لها، وهي:

١ – عدم التوازن في علاقات القوى الديموغرافية.

٢– حدود غير آمنة نتيجة لغياب العمق الاستراتيجي.

٣– نزاع عنيف مستديم ينطوي على تخصيص

الاستراتيجية للحل الدائم)، حيث لخَّص المتطلبات الإسرائيلية في اتفاق متفاوض عليه يتعلق بالحدود والمستوطنات والوضع الدائم بقوله: «لإسرائيل متطلبات حيوية في قطاع غزة، وفي جميع القطاعات الرئيسية بما في ذلك الأمن، المياه، الديموغرافيا، التراث، الاقتصاد.

إن قطاع غزة بالنسبة لإسرائيل عبء لا ضرورة فالسلام مع مصر الذي يتضمن تجريد شبه جزيرة سيناء من السلاح؛ يضمن المصلحة الإسرائيلية الاستراتيجية الأمنية في هذا القطاع، وباستثناء جمع المعلومات الاستخبارية؛ فإن الإرهاب يمكن محاربته على نحو أفضل من خلال انتشار قوات الجيش خارج القطاع؛ من دون عبء حماية المستوطنات وهؤلاء المستوطنون البالغ عددهم نحو ٤٠٠ شخص فقط (يبلغ عددهم الآن نحو ٨٠٠٠) لا يشكِّلون «كتلة حرجة» ديموغرافية من أي نوع لجهة حسابات الانسحاب بينما تحتل مستوطناتهم ثلث أراضي القطاع كما أن قطاع غزة لا يشتمل على أية أماكن يهودية دينية تاريخية رئيسية أو على أية مصادر مياه إسرائيلية حيوية، وفي الحقيقة فإن الجمهور الإسرائيلي عموماً قد سلّم بالتنازل عن قطاع غزة للفلسطينيين، ومعظم الساسة على جانبي المتراس السياسي يرون في غزة نواة لكيان سياسي أو لدولة فلسطينية في أي اتفاق في المستقبل»[٤٧].

البدائل الفلسطينية:

بالرغم من كل الاحباطات التي تَمْلؤُ المجال الدولي والإقليمي في ظل تفوق عسكري واقتصادي وإعلامي إسرائيلي وبمساندة ودعم كامل من قِبَل الولايات المتحدة التي تعمل جاهدة على إبقاء الهيمنة الإسرائيلية إقليمياً عن طريق الدعم العسكري والاقتصادي والإعلامي؛ فإن البدائل الفلسطينية لا تزال ممكنة وقادرة على العمل بفاعلية؛ إذا تمكنت من تحقيق جملة من الشروط تُمكِّنها من البقاء واستغلال المتاح دولياً وإقليمياً.

ولعل أول ما يجب أن يقوم به الشعب الفلسطيني هو بناء استراتيجية شاملة للصمود والمقاومة تستند إلى عدالة القضية الفلسطينية، وإظهار حقيقة إسرائيل بوصفها دولة محتلة تمارس أبشع أصناف الإرهاب على شعب شبه أعزل، يعاني أعلى معدلات الفقر والبطالة في العالم. ويتم ذلك عن طريق العمل الجاد الصالح بإيجاد قيادة وطنية حقيقية بديلة تخلف قيادة السلطة الحالية التي فرطت في الحق الفلسطيني، وعملت على إضعافه وإفساده منهجياً على مدى سنوات منذ دخولها اتفاقيات السلام المهينة حتى اليوم.

إن وجود قيادة بديلة للسلطة الفلسطينية يعدُّ أمراً ملحاً أكثر من كل وقت مضى بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات وعلى الرغم من تمسك قيادة السلطة وسعيها الحثيث من أجل الحفاظ على مكاسبها الشخصية التي لا تتماهى مع مصلحة الشعب الفلسطيني في ركضها خلف سراب الحلول الإسرائيلية بدون ثمن؛ فإن الفرصة سانحة إذا ما استُغلت لتشكيل قيادة وطنية موحدة تضم الفصائل والتيارات الموجودة على الساحة، وتضع نصب أعينها مصلحة الشعب الفلسطيني في المقام الأول، وتعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من الصمود والمقاومة، وذلك بالعمل على تحسين الظروف المعيشية، وبناء مؤسسات مجتمع مدني قادرة على البقاء والتطور.

إن المطالبة بذهاب السلطة الفلسطينية الحالية يعدُّ أمراً مشروعاً بل مطلباً وطنياً يصل حد الضرورة، ولا يمكن المضي قدماً مع وجودها بعد أن تحولت إلى أحد أجهزة الاحتلال. لكن من المرجح أن اللجنة الرباعية (المكونة من: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا) ستعمل بقوة على دعم بقاء السلطة الحالية من خلال الدعم المالي والسياسي، وتمارس ضغوطها في سبيل الإبقاء على الأمر الواقع، والبحث عن قيادات تتمكن من الإمساك بزمام الأمور، وسوف تعمل اللجنة الرباعية وإسرائيل على تقويض كل جهد يعمل على تشكيل قيادة وطنية بديلة.

ولكن في حالة بقاء السلطة بتوجهها السياسي الحالي؛ فلا بد هنا من العمل على صيانة العمل السياسي والمدني الفلسطيني من الانزلاق إلى حالة

التصادم والصراع بين الأطراف المختلفة، والعمل على الوصول إلى اتفاقيات فلسطينية على مسائل متعددة؛ كعسكرة الانتفاضة، والهدنة مع الاحتلال.

والخبرة الفلسطينية السابقة تثبت قدرة كلا الطرفين (أصحاب البرنامج السياسي التفاوضي، وفصائل الكفاح المسلح) على الوصول إلى اتفاقيات وحلول وسطى تجُنِّب الشارع الفلسطيني كثيراً من المزالق التي تضعها حكومة الكيان أمامه، ومثال ذلك الهدنة التي وقّعتها حماس والجهاد مع السلطة والتزمت بها كلا الحركتين، ولم تُنهها سوى اغتيالات شارون وجرائمه. وبلا شك فإن الفقه السياسي الإسلامي يوفِّر عامل المرونة للحركات الإسلامية للتعامل مع المرحلة من باب تقدير المفاسد والمصالح والموازنة بينها، ومراعاة الضرورات وهموم الشارع الفلسطيني وقضاياه وإمكانيات التحمل لديه.

في هذا السياق يأتي تأكيد أهمية المجتمع المدني وتنميته وتطويره ودفعه للقيام بمهامه المطلوبة، وهي مهام على درجة كبيرة من الخطورة، فالمجتمع المدني يشكِّل الإطار والوعاء الذي يعبِّر عن الشعب والمجتمع الفلسطيني، وكلما كان هذا المجتمع متطوراً ومؤسسياً ساهم في خدمة الشعب والمجتمع. ويدخل في هذا الباب الإعلام والثقافة والتوجيه العام لفئات المجتمع وأفراده، والرسالة الإعلامية الفلسطينية الداخلية والخارجية، والتي لها الأثر الكبير في موازنات الصراع ومعادلته؛ إذ إنه من المعروف أن الصراع مع الكيان الصهيوني ليس صراعاً عسكرياً أو سياسياً فحسب؛ بل هو صراع ثقافي وحضاري ومدني.

ما سبق يقودنا إلى الجانب الاجتماعي؛ إذ إنّ أولويات الشعب الفلسطيني يجب ألا تقف عند حدود العمل السياسي؛ وإنما لا بد أن توضع استراتيجية شاملة لجميع الجوانب المختلفة الأخرى، وفي مقدمتها مشروع إعادة تأهيل المجتمع الفلسطيني، وبناء الدراسات، ومن ثَمَّ المشاريع الاجتماعية والأهلية التي تأخذ على عاتقها مواجهة الاستراتيجية الصهيونية. ويبدو في مقدمة هذه الاهتمامات مسألة «عملاء الاحتلال»، والتي أساءت كثيراً لنضال الشعب الفلسطيني من جهة، وأدت إلى توفير الفرصة لجيش الاحتلال في التخلص من قيادات المقاومة والانتفاضة ورموزها من جهة أخرى، والاهتمام ببناء اللُّحْمَة المطلوبة والتي تتجاوز تأثير الخلافات السياسية والفكرية بين الفصائل في المجتمع وحالة «السلم الأهلي». ولا بد من تأكيد مفهومات الثقافة الاجتماعية التكافلية في مواجهة العدو المشترك، وتبنّي ميثاق اجتماعي يقوم على احترام حقوق الإنسان والوحدة الاجتماعية، ويرفض كل مفهومات الاحتراب الداخلي والتخوين و"فوضى السلاح"؛ في ظل العمل الإسرائيلي الدائم على إضعاف السلطة ومؤسساتها المختلفة.

أخيراً: ينبغي القول بأن المعادلة السياسية والعسكرية تميل لمصلحة الكيان الصهيوني، ليس هذا وحسب؛ بل إلى الاستراتيجية الاستئصالية التي يجسدها الجدار العازل ومشروع التهجير؛ من خلال التضييق الكامل وبث الإحباط واليأس في الشعب الفلسطيني، والاستمرار في الحصار وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني والمجال الاقتصادي الفلسطيني؛ وصولاً إلى دفع الشعب إلى الهجرة القسرية أو الاختيارية من خلال سد الآفاق المختلفة أمامه؛ لذلك فإن السير في المرحلة القادمة يتطلب استراتيجية «النَّفَس الطويل» في الصراع، والموازنة بين أدوات الجهاد المختلفة ثقافياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، ولكن قبل هذا وذاك ضرورة بناء «الرؤية الاستراتيجية» للواقع الحالي ولشروط المواجهة المطلوبة، فهذه الرؤية هي الدليل والمرشد، بل هي خريطة الطريق الحقيقية.

الهوامش:

(١) انظر نموذجاً مثالياً لهذا الطرح في كتابات الأستاذ منير شفيق.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى جريس صبري تاريخ الصهيونية، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث – بيروت.

* أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث – بيروت، ١٩٦٨م.
* أنيس صايغ وآخرون، الفكرة الصهيونية النصوص الأساسية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث– بيروت، ١٩٧٠م.
* عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، عالم المعرفة– الكويت، ١٩٨٢م.
* عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل عمان، ط٢ – ١٩٨٦م.

(٣) انظر آفي شليم، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط١، د.ت، ص٢٠ – ٢١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٥ – ٢٦.

(٥) المصدر السابق، ص٣٠ –٣١، لمزيد من التفاصيل حول استراتيجية الحائط الحديدي يراجع كتاب: الحائط الحديدي لآفي شليم.

(٦) يخضع اليهود في إسرائيل للخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي في سن الثامنة عشرة، ويؤجّل من الخدمة بعض من يلتحق بالمدارس الدينية اليهودية.

(٧) ألبرت مبرغلن، حرب المباغتة، ترجمة بسام العسلي، بيروت المؤسسة العربية للدراسات ١٩٨٢م، ص ٢٥٥.

(٨) صلاح زكي، بعض قضايا الاستراتيجية العربية بحث في إمكانية الانتصار العربي، بيروت، دار الوطن العربي ١٩٨٣م، ص ١١٢.

(٩) انظر: الجنرال د.ك.باليت الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ترجمة طلال كيالي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥م، ص ٩.

(١٠) بريان بوتر الفكر العسكري عند ليدل هارت، ترجمة سمير كرم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥م، ص ٩.

(١١) محمد زهير دياب، المؤسسة العسكرية الفصل الثامن من كتاب دليل إسرائيل العام مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٩٦م، ص ٣٠٢.

(١٢) حسين أغا وآخرون، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر١٩٨٢م، ص ١١.

(١٣) لمزيد من التفصيل انظر: د. إلياس شوفاني، العلاقة بين الثكنة والمركز الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، دار الحصاد دمشق ط١ ١٩٩٢م. وفايز سارة الجيش الإسرائيلي: الخلفية – الواقع – المستقبل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية العدد ٢٨ ط١– ١٩٩٩م.

(١٤) انظر: غسان سلامة العرب وإسرائيل.. أمريكا.. والمفاوضات المستقبل العربي السنة ١ العدد ١٧٢/ ١٩٩٣م، ص٥.

(١٥) عبد الله السيد ولد أباه، التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي، المستقبل العربي – السنة ١٧– العدد ١٩٥/ ١٩٩٥م، ص ٣٦.

(١٦) انظر: أحمد مسامح الخالدي وحسين جعفر أغا، المفهوم العمالي للحل والمأزق التفاوضي، دراسات فلسطينية – العدد ١٣ – شتاء ١٩٩٣م.

(١٧) انظر: علي او مليل وآخرون اتفاقية غزة – أريحا الابعاد الاقتصادية المحتملة ورشة عمل، منتدى الفكر العربي عمان، ١٩٩٤م.

(١٨) إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، دار الآداب بيروت، ط١– ٢٠٠٢م، ص ١١٦– ١١٧، وقد استفاد إدوارد سعيد من كتاب لا ينفك يمدحه ويثني على كاتبه، وهو (من الاحتلال إلى الاتفاقات المؤقتة) لرجا شحادة الذي عمل مستشاراً قانونياً للوفد الفلسطيني حينما جاء إلى واشنطن للتفاوض مع الإسرائيليين في ١٩٩١م بعد مؤتمر مدريد، وقرر الاستقالة بعد أن اتضح له كما يقول إدوارد سعيد أن منظمة التحرير الفلسطينية في تونس كانت تحاول تخريب عمل المفاوضين من الضفة الغربية وغزة.

(١٩) انظر: الرواية الكارثية لاتفاقات أوسلو في كتاب محمود عباس (أبو مازن) (طريق أوسلو)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ط١– ١٩٩٤م، والذي يسرد فيه القنوات السرية للاتفاق ويتحدث فيه بافتخار باعتباره مهندس أوسلو مع يولسي بيلين. ولغة الكتاب لا تخلو من الزهو كما لو كانت رواية.

(٢٠) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ عمان الأهلية للنشر والتوزيع ط١– ١٩٩٤م، ص ٣٩.

(٢١) إدوارد سعيد، صحيفة الحياة، بتاريخ ١٨ شباط ١٩٩٨م.

(٢٢) تانيا اينهارت إسرائيل، فلسطين.. سبل إنهاء حرب ١٩٤٨م بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام، ترجمة رندة بعث ورشا الصباغ، دار الفكر دمشق ط١– ٢٠٠٤م ص ٣١ – ٣٢.

(٢٣) منى حمزة محيسن، مقال نشر في تقرير فلسطين الصادر

في ١٥ تموز ١٩٩٨م.
(٢٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى مقال نعوم تشومسكي (الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين)، وعبثية عملية السلام ترجمة د. حمزة المزيني ضمن صامد الاقتصادي العددان ١٢٩ - ١٣٠ السنة ٢٠٠٢م، ص ٢٨٢ - ٢٨٨.
(٢٥) انظر: نعوم تشومسكي المصدر السابق، ص ٢٨٣.
(٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر: تانيا راينهارت مصدر سابق، ص ٤٥ - ٤٩. وانظر بخصوص اتفاقيات كامب ديفيد الفصل الثاني من كتاب تانيا راينهارت بعنوان (مفاوضات كامب ديفيد - الأوهام والوقائع)، ص ٣٧ - ٩٦.
(٢٧) مرجع سابق، ص ٨١ - ٨٢.
(٢٨) يوريا شافيت وجلال بنا Every thing you wonted to know about the right of return but were too afraid to ask آرتس فرايدي ماغازين ٦ تموز ٢٠٠١م.
(٢٩) انظر: النص الكامل لوثيقة (خريطة الطريق) في صامد الاقتصادي العدد ١٣٣،١٣٤ السنة ٢٥ ٢٠٠٣م، ص٣٣٩ - ٣٤٦.
(٣٠) انظر: ضياء الدين سعد المدهون خطة فك الارتباط وقياس مفاعيلها على خريطة الطريق، دراسات باحث - العدد ٨/ السنة الثانية/ خريف ٢٠٠٤م، ص ٢٥ - ٢٨.
(٣١) انظر: صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، الأربعاء - ١٦/ ٤/ ٢٠٠٣م.
(٣٢) حول خطة فك الارتباط الشارونية، انظر: دراسات باحث - العدد ٨/ السنة الثانية/ خريف ٢٠٠٤م.
(٣٣) انظر: الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية، مركز دراسات الشرق الأوسط - التقرير ٢١ عمان، ط٢ - ٢٠٠٢م.
(٣٤) انظر: رشيد قويدر: جدار الفصل العنصري والمشروع الوطني الفلسطيني، صامد الاقتصادي العدد١٣٥ السنة ٢٦/ ٢٠٠٤م، ص ١٥٣.
(٣٥) جدعون ليفي صحيفة هاآرتس - ١/ ٥/ ٢٠٠٣م.
(٣٦) لمزيد من التفصيل حول الجدار العازل يمكن الرجوع إلى: ١- دان شفتان، الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفسطيني، دار باحث للدراسات بيروت ترجمة أحمد أبو هدبة ط١ ٢٠٠٣م. ٢- ملف جدار الفصل العنصري، ضمن صامد الاقتصادي العدد ١٣٥ السنة ٢٦/ ٢٠٠٤م، انظر كذلك: محمد أبو رمان، حوار مع منير شفيق، . www.alasr.ws
(٣٧) انظر: خلاصة الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية رقم ٢/ ٢٠٠٤م بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠٤م والمعروفة باسم (قضية الجدار العازل)، في دراسات باحث العدد ٨ السنة الثانية خريف ٢٠٠٤م، ص ١٦٦ - ٢٠٠.
(٣٨) انظر: بنيامين نتنياهو، استئصال الإرهاب، ترجمة محمد عبد السلام، دار الندى، بيروت بدون تاريخ ص١٥١ - ١٧٣.
(٣٩) لمزيد من التفصيل حول العلاقات الأمريكية الإسرائيلية انظر: الدكتورة هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الثانية- ١٩٨٦م. وكميل منصور، العروة الأوثق الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
(٤٠) إدوارد سعيد (إسرائيل العراق الولايات المتحدة)، دار الآداب بيروت الطبعة الأولى- ٢٠٠٤م، ص ١٢١.
(٤١) المصدر السابق ص ١٥٣.
(٤٢) أمنون كابليوك جنين: تحقيق حول جريمة حرب صامد الاقتصادي العدوان ١٢٩ - ١٣٠/ السنة٢٤ ٢٠٠٢م، ص ٢٨٩.
(٤٣) انظر: إدوارد سعيد، المصدر السابق، ص ١٣٣.
(٤٤) انظر: إسرائيل شاحاك (الديانة اليهودية وتاريخ اليهود وطأة ٣٠٠٠ عام)، ترجمة رضا موسى شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٩٦م.
(٤٥) انظر: المصدر السابق ص ٣١.
(٤٦) دان هوردو فينشر وموشي ليساك (الديمقراطية والأمن في حالة صراع مستديم) ضمن كتاب دراسات في المجتمع الإسرائيلي، إعداد وتحرير عادل مناع وعزمي بشارة، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل الطبعة الأولى - ١٩٩٥م، ص ٣٢.
(٤٧) جوزيف الفير، المستوطنات والحدود: التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، مجلة دراسات فلسطينية، عدد ٢١/ شتاء ١٩٩٥م، وضمن كتاب (دراسات في المجتمع الإسرائيلي)، ص٢٨٠.

معلومات إضافية

وعد بلفور

آرثر بلفور

تعتبر الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية عام ١٩١٧ إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة، والتي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين. وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهداً بإقامة دولة لليهود في فلسطين .

وفي ما يلي نص الرسالة:

وزارة الخارجية

« في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩١٧»

عزيزي اللورد روتشيلد» يسرني جدّاً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح .

«المخلص آرثر بلفور»

وفي ذلك الوقت الذي وعد فيه بلفور اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين كان عددهم لا يتجاوز ٧٪ من السكان في حين كان السكان الفلسطينيون العرب يمثلون نحو ٩٣٪ من السكان، ولكن بفضل المساعدة البريطانية لليهود ومنحهم التسهيلات للهجرة إلى فلسطين بعد أن نجحت لندن في فرض الانتداب البريطاني على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى نجد أن تعداد اليهود في فلسطين قد ارتفع من ٧٪ عام ١٩١٧ إلى ٣١ ٤/١٪ لدى إعلان قيام إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٨٤م؛ ففي ذلك الوقت انسحبت بريطانيا من فلسطين في ١٤ مايو/ أيار ١٩٤٨، وأعلن ديفيد بن غوريون في اليوم نفسه قيام الدولة الإسرائيلية وعودة الشعب اليهودي إلى ما أسماه أرضه التاريخية ؛ ويعكس ذلك حجم المؤامرة التاريخية .

المعلومات السابقة مأخوذة من:

١- الجزيرة، وعد بلفور، الأحد ١٨/ ٨/ ١٤٢٥ هـ - الموافق٣/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

٢- موقع انتفاضة فلسطين، وعد بلفور بعد ٨٨ عاماً: إسرائيل تواصل سياسة اغتصاب الأرض الفلسطينية، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

مؤتمر مدريد:

(١٣/ ١٠/ ١٩٩١م) تمت الدعوة إلى مؤتمر مدريد على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذان يعالجان نتائج حربي ١٩٦٧م و١٩٧٣م. وقد دعا القرار ٢٤٢ إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، دون تحديد ماهية هؤلاء اللاجئين. وهذا ما فتح الباب لنشوء تفسيرين للقرار؛ الأول «إسرائيلي"، ويحصرهم بلاجئي العام ١٩٦٧م، والآخر عربي يشمل لاجئي العام ١٩٤٨م والعام ١٩٦٧م على حد سواء؛ ولذا لا يتعامل هذان القراران مع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني

تحولات موقف م.ت.ف. من قضية العودة - المؤلف: جابر سليمان - المركز الفلسطيني للإعلام ١٩٦٤م – ٢٠٠٤م .